

24 May 2012
Arabic
Original: French

المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

جنيف، ٥-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ول/ديسمبر ٢٠١١

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فان دين إجسيل (هولندا)

المحتويات

- طلب المشاركة في أعمال المؤتمر
- وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر
- تقرير لجنة وثائق التفويض
- إعداد واعتماد الوثيقة (الوثائق) الختامية
- بيان ختامي مقدم من الرئيس
- البيانات الختامية للوفود
- اختتام المؤتمر

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.
وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٦.

طلب المشاركة في أعمال المؤتمر

- ١- الرئيس، أبلغ المؤتمر أن المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها طلب منذ بضعة أيام فقط منحه مركز مراقب عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي.
- ٢- وقد وافق المؤتمر على الطلب.

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر

تقرير لجنة وثائق التفويض (BWC/CONF.VII/6)

- ٣- السيد دوارقي (البرتغال)، تحدث بصفتة رئيساً للجنة وثائق التفويض وقدم التقرير الذي اعتمدته اللجنة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (BWC/CONF.VII/6). ووجه انتباه المؤتمر إلى الفقرة ٧ التي ترد في الفقرة الفرعية (أ) منها أسماء الدول الأطراف التي أرسلت وثائق التفويض الرسمية لممثليها على النحو الواجب بحلول ظهيرة ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وفي الفقرة الفرعية (ب) منها أسماء الدول الأطراف التي أرسلت فقط نسخة من وثائق تفويض ممثليها، وفي الفقرة الفرعية (ج) منها أسماء الدول الأطراف التي أبلغت عن أسماء ممثليها بمذكرات شفوية. وأشار إلى أن اسم أي دولة طرف أرسلت وثائق التفويض الرسمية على النحو الواجب في الفترة الفاصلة سيُضاف إلى الفقرة الفرعية (أ).
- ٤- وأحاط المؤتمر علماً بتقرير لجنة وثائق التفويض الصادر تحت الرمز BWC/CONF.VII/6.

التكاليف التقديرية لبرنامج فترة ما بين الدورتين، ٢٠١٢-٢٠١٥
(BWC/CONF.VII/4/Rev.1)

- ٥- السيد لبنان (الأمين العام للمؤتمر)، أشار إلى أن الأمانة أعدت تكاليف تقديرية منقحة (BWC/CONF.VII/4/Rev.1) في ضوء الملاحظات التي أبدتها الوفود على التكاليف التقديرية الأولى مع إدراكها أن ميزانية برنامج فترة ما بين الدورتين لن تشهد، وفقاً لما أعربت عنه الوفود، أي زيادة مقارنة بفترة ما بين الدورتين ٢٠٠٧-٢٠١٠. ومن المؤكد أن المبالغ زادت اسمياً، لكن العناصر الأساسية التي شكلت أساس الحساب هي نفسها تماماً، سواء تعلق الأمر بخدمات المؤتمرات أو بوحدة دعم التنفيذ، أو بموظفيهما أو السفر أو المعدات واللوازم.

- ٦- السيد جيل كاتالينا (إسبانيا)، أشار إلى أنه بمقارنة التكاليف التقديرية لبرنامج فترة ما بين الدورتين ٢٠٠٧-٢٠١٠ وفترة ما بين الدورتين ٢٠١٢-٢٠١٥، يتبين أن المبلغ السنوي لتكاليف أعمال فترة ما بين الدورتين ارتفع من ٧٠٠ ٧٢١ دولار عام ٢٠٠٦

إلى حوالي ١ ٣٨٧ ٠٠٠ دولار عام ٢٠١١. وتساءل هل يمكن حقاً أن تعزى مثل هذه الزيادة المثيرة إلى التضخم وتقلبات أسعار الصرف؟ وبلغ المتوسط السنوي للتكاليف الفعلية لأعمال فترة ما بين الدورتين، كما حسبت في نهاية عام ٢٠١٠، ٧٣٦ ١٠٦ دولار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. وأبدى الوفد الإسباني استعداده لقبول ميزانية قدرها ٧٣٦ ٠٠٠ دولار في السنة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، إلا إذا كانت الأمانة تستطيع أن تفسر بشكل مقنع كيف وصلت إلى ما يقدر بـ ١ ٣٨٧ ٠٠٠ دولار في السنة.

٧- السيد لينان (الأمين العام للمؤتمر)، أشار إلى أنه وزع في جلسة عامة غير رسمية للمؤتمر ورقة غير رسمية تظهر أن تكلفة الأعمال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ ستكون متطابقة إذا طبقت على عام ٢٠١٠ أسعار الصرف وجدول المرتبات المعمول بهما في الأمم المتحدة عام ٢٠١١. وقال إن الفرق بين تقديرات الفترتين يأتي إلى حد كبير من انخفاض قيمة الدولار مقابل الفرنك السويسري، حيث انخفض الدولار من ١,٢١ مقابل فرنك واحد عام ٢٠٠٦ إلى ٠,٩ عام ٢٠١١، وبدرجة أقل من الزيادة التدريجية في الأجور، وفقاً لجدول الأمم المتحدة. ولا تتجاوز التقديرات المنقحة الإبقاء على برنامج فترة ما بين الدورتين، دون أي تعديل.

٨- السيد دوارتي (البرتغال)، لاحظ أنه توجد بين المبلغ الفعلي لنفقات عام ٢٠١٠ - عام البداية الفعلية للأزمة المالية العالمية - والمبلغ التقديري لنفقات عام ٢٠١٢، زيادة صافية تزيد عن نصف مليون دولار. وقال إنه يعسر عليه تبرير ذلك لحكومة بلاده، وشجع الأمانة والوفود على إيجاد حل لهذه المشكلة.

٩- السيد لينان (الأمين العام للمؤتمر)، اعترض بأنه لا يمكن البتة المقارنة بين التكاليف الفعلية لعام ٢٠١٠ والتكاليف التقديرية لعام ٢٠١٢. وأوضح أن الأمانة تحدد التكاليف التقديرية لخدمات المؤتمرات وغيرها من التكاليف بتطبيق قواعد المالية وقواعد الميزانية في الأمم المتحدة وليس لها أي هامش للتدخل في هذه المسألة. وقال إن للدول الأطراف الحرية في اقتراح حل - مثلاً عن طريق اتخاذ قرار بتقليص موظفي وحدة دعم التنفيذ أو فترة اجتماعاتهم.

١٠- الرئيس، اقترح العودة إلى مسألة التكاليف التقديرية لبرنامج فترة ما بين الدورتين ٢٠١٢-٢٠١٥ بعد التشاور مع الأمانة والوفود المهتمة.

إعداد واعتماد الوثيقة (الوثائق) الختامية (BWC/CONF.VII/CRP.2)

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السابع

١١- الرئيس، دعا الوفود إلى النظر في الإضافات والتعديلات التي يتعين إدخالها على مشروع الوثيقة الختامية الصادر تحت الرمز BWC/CONF.VII/CRP.2، بالإنكليزية فقط.

الجزء الأول (تنظيم المؤتمر وأعماله)

القسم جيم (المشاركة في المؤتمر)، الفقرات من ٢٢ إلى ٢٧

١٢- السيد لينان (الأمين العام للمؤتمر)، دعا وفود جميع الدول الأطراف التي لا تظهر أسماءها في القائمة في أي فقرة من هذا القسم بإخطار الأمانة بعد المؤتمر حتى يتسنى لها إدخال التعديلات المطلوبة. وأوضح أنه يتعين أن تضاف إلى الفقرة ٢٦ إشارة إلى المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، في ضوء القرار الذي اعتمدته المؤتمر في بداية الجلسة.

القسم واور (اختتام المؤتمر)

الفقرة ٣٦

مواعيد اجتماعات عام ٢٠١٢

١٣- السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية)، قالت إن ودعاء الاتفاقية الذين تحدثت باسمهم اتفقوا، بعد التشاور مع الأمانة، أن يوصوا بعقد اجتماع الخبراء في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ واجتماع الدول الأطراف في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٤- وقد أقرت هذه المواعيد.

تعيين رئيس اجتماعات عام ٢٠١٢

١٥- السيد بينيتز فيرسون (كوبا)، قال إن مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى تقترح تعيين سفير الجزائر، السيد إدريس الجزائري، رئيساً لاجتماعات عام ٢٠١٢.

١٦- الرئيس، لاحظ أن هذا الاقتراح ليس عليه أي اعتراض.

١٧- وعين السيد الجزائري (الجزائر) رئيساً لاجتماعات عام ٢٠١٢.

١٨- الرئيس، وجه الانتباه إلى أنه يتعين لذلك إتمام الفقرة ٣٦ من الجزء الأول من مشروع الوثيقة الختامية.

الجزء الثاني (البيان الختامي)

الديباجة

١٩- الرئيس، أشار إلى أنه أدخل، بعد المشاورات، تصويماً على الفقرة الفرعية '٧' من ديباجة البيان الختامي. ويتعين أن تحل عبارة "and other relevant United Nations resolutions" في نهاية هذه الفقرة محل عبارة "and the relevant United Nations resolutions".

المرفق الأول (النماذج المنقحة المتعلقة بتدابير بناء الثقة)

٢٠- الرئيس، قال إنه يتعين إدخال تصويب على ترويسة العمود الأخير من نموذج الإعلان الوارد في الصفحة ٢٥ من الوثيقة الختامية (BWC/CONF.VII/CRP.2)، استمارة الإعلان عن لا شيء يستوجب الإعلان عنه أو لا جديد يستوجب الإعلان عنه الواجب استعمالها في تبادل المعلومات). وينبغي أن تحل عبارة "Nothing" Year of last declaration if "new to declare" محل عبارة "Year of last declaration". وفيما يتعلق بتدبير بناء الثقة "دال" المشار إليه في الصفحة ٣٦ من مشروع الوثيقة الختامية تحت عنوان تدبير بناء الثقة "دال"، يتعين حذف النص الذي يلي العنوان، باستثناء كلمة "Deleted" ("محذوف")، حيث اتخذ قرار بحذف النموذج الذي يقابلها.

المرفقات من الثاني إلى الرابع (جدول أعمال المؤتمر والنظام الداخلي للمؤتمر وقائمة وثائق المؤتمر)

٢١- الرئيس، أشار إلى أن المرفقات المذكورة لم تدخل عليها أية تعديلات. علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٧/١٥.

الجزء الثالث (القرارات والتوصيات)

٢٢- الرئيس، اقترح استكمال الفقرة ٣٨ من الجزء الثالث من مشروع الوثيقة الختامية (صفحة ٢٤، القسم الأول، المالية) لجعلها تشير بوضوح إلى أن أي زيادة في التكاليف التقديرية لبرنامج فترة ما بين الدورتين ٢٠١٢-٢٠١٥ ترجع حصراً إلى تقلبات أسعار الصرف والتضخم، على أن تضاف إلى نهاية الجملة الأولى من الفقرة "مع الإشارة إلى أن هذه التكاليف التقديرية أعدت بناء على نفس الأساس الذي اعتمد عليه في إعداد التكاليف التقديرية لبرنامج فترة ما بين الدورتين ٢٠٠٧-٢٠١٠، ولذلك يمثل زيادة حقيقية صفرية، على أن أي زيادة اسمية تعود حصراً إلى العوامل المتصلة بالعمل والتضخم". وبعد قبول هذه الإضافة، قال الرئيس إنه يفهم أن المؤتمر أصبح مستعداً لاعتماد الميزانية المقدمة في الوثيقة BWC/CONF.VII/4/Rev.1.

٢٣- وقد تقرر ذلك.

٢٤- واعتمد مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السابع (BWC/CONF.VII/CRP.2) بصيغته المعدلة والمستكملة شفويًا.

بيان ختامي مقدم من الرئيس

٢٥- الرئيس، أشار إلى أن الجميع تمكن من تلبية تطلعاته وأبدى الطموح والمرونة والواقعية اللازمة لتحقيق نهاية ناجحة لأعمال المؤتمر الاستعراضي السابع. وفي معرض تذكيره

بأن نجاح المؤتمر مفيد ليس فقط لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وإنما أيضاً، وبصورة أكبر، لتعددية الأطراف ولجنيف بصفتها عاصمة لترع السلاح، وشكر رؤساء اللجنة الجامعة ولجنة وثائق التفويض ولجنة الصياغة وكذا منسقي المجموعات الإقليمية وأعضاء المكتب والميسرين، على ما قدموه من مساعدة لا تقدر بثمن طوال المؤتمر الاستعراضي.

البيانات الختامية للوفود

٢٦- السيد الجزائري (الجزائر)، أعرب عن أسفه لعدم ارتقاء طموحات المشاركين في المؤتمر إلى مستوى التحديات التي تطرحها التهديدات البيولوجية بكل أنواعها. وقال إنه كان من الممكن الاتفاق على إجراءات تحقق تضمن الامتثال لجميع أحكام الاتفاقية، ومناقشة سبل تعزيز وحدة دعم التنفيذ. بيد أنه أضاف أن الوضع لا يحتمل أن يتحمل البعض التكاليف السياسية والمالية المتصلة بالترويج للاتفاقية وجعلها عالمية. وقال إنه كان سيكون من الأفضل التركيز على الالتزامات وتنفيذها بحسن نية، لكن المفاوضات عانت من الخلافات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

٢٧- وذكر السيد الجزائري بأن الجزائر تؤيد تعزيز الاتفاقية من خلال آلية متعددة الأطراف ملزمة قانوناً وشكر على نحو خاص مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى على الثقة التي وضعتها فيه لرئاسة اجتماعات عام ٢٠١٢.

٢٨- السيد بينيتز فيرسون (كوبا)، تكلم باسم مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى وأشار إلى أن أعضاء المجموعة قد برهنوا، خلال المؤتمر، عن التزامهم الراسخ بتعزيز الاتفاقية، معتبراً أن هذا الصك هو مساهمة فعالة في السلام والأمن الدوليين ويجب أن يبقى كذلك. وقال إنه لا مناص من معالجة جميع جوانب الاتفاقية بطريقة متوازنة، سواء تعلق الأمر بالتنظيم أو الإنفاذ أو الترويج. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياح المجموعة لتمكين المؤتمر من إتمام مراجعة شاملة لطريقة عمل الاتفاقية ولتنفيذ جميع أحكامها. وأوضح أن المجموعة تعتبر أن التنفيذ الفعال والشامل وغير التمييزي للمادة العاشرة من الاتفاقية ضروري لتحقيق مقاصدها. وقال إن المؤتمر أتاح التقدم خطوة في هذا الاتجاه باعتماده عدة قرارات بشأن هذه النقطة. وأضاف أنه يسرُّ المجموعة أيضاً أن مسألة تعزيز التعاون والمساعدة ستخضع لمراجعة مستمرة خلال فترة ما بين الدورتين. وأعرب عن أمله في أن تعتمد، بعد هذا الاستعراض، تدابير ملموسة جديدة من شأنها ضمان التنفيذ الكامل للمادة العاشرة. وأضاف أخيراً أن المجموعة ترى أن القرارات التي اتخذها المؤتمر بشأن فترة ما بين الدورتين ٢٠١٢-٢٠١٥ توجد إطاراً مناسباً لتحقيق تقدم في تنفيذ الاتفاقية من جميع جوانبها، على أساس نهج متوازن وبناء على توافق للآراء.

٢٩- السيد أندوني (نيجيريا)، أعرب عن تأييده التام للملاحظات التي أدلى بها ممثل كوبا باسم مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى، مشيداً بالقيادة الهادئة للرئيس التي اتسمت

بالكفاءة. وعبر عن خيبة أمل بلاده من عدم تمكنها من الاحتفاظ في الوثيقة الختامية باقتراحها إنشاء برنامج للمنح الدراسية بهدف تعزيز قدرات البلدان النامية وتوفير فرص التعليم والتدريب للمسؤولين الوطنيين المشاركين في الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية، وهو ما ينبغي أن يكون عنصراً أساسياً من الاتفاقية. وقال إن الوفد النيجيري، العاقد العزم على العمل في هذا الاتجاه مع الدول الأطراف، يحدوه الأمل في أن يجد هذا المشروع الذي لا خلاف على أهميته صدى أفضل خلال فترة ما بين الدورتين.

٣٠- السيد ولكوت (أستراليا)، شكر باسم مجموعة الدول الغربية الرئيس على قيادته الحيوية والعقلانية والقائمة على التشاور والتي كللت مفاوضات معقدة بالنجاح. وأعرب عن ارتياحه لما تُوصّل إليه، بفضل العمل الدؤوب لأفرقة الإدارة والمنسقين وجميع الوفود وأمانة خدمات المؤتمرات، حيث إن الوثيقة الختامية تعكس التوازن الدقيق الذي تدعو الاتفاقية إلى إيجاده بين الاعتبارات الأمنية والصحية. وقال إن أستراليا تنتظر باهتمام كبير عملية ما بين الدورتين الجديدة الرامية إلى مواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاقية ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

٣١- السيدة بليوانكا (رومانيا)، أشادت، باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية والوسطى، بالجهود التي بذلها الرئيس طوال السنة الماضية وبالدور الملهم على نحو خاص الذي لعبه لإنجاح أعمال المؤتمر الاستعراضي السابع. وهنأت أيضاً جميع من ساهموا في إنجاح المؤتمر وشكرت على نحو خاص وحدة دعم التنفيذ على تعاونها المثمر.

٣٢- السيد ماليكورتيس (اليونان)، شكر وحدة دعم التنفيذ على كيفية إجابتها على ما أعرب عنه وفد بلاده من قلق بشأن الميزانية. وقال إنه لا يمكن لليونان أن تقبل، بالنظر إلى ما يثقل كاهل ماليتها العامة وتدابير التقشف التي اعتمدها، زيادة جديدة لتكاليف التشغيل أو تكبّد آثار تقلبات أسعار الصرف؛ وأعرب عن ارتياحه للتسوية المنطقية التي تُوصّل إليها أخيراً فيما يتعلق بالميزانية التقديرية.

٣٣- السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية)، أشادت بما أبداه الرئيس من تصميم راسخ وبالفعالية الملحوظة لأعضاء وحدة دعم التنفيذ الثلاثة خلال السنة الماضية، مشيرة إلى أنه يحق للوفود وبصورة مشروعة، في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة، أن تفخر بالنتائج المتوصل إليها في ختام المؤتمر الاستعراضي: ومن بين المقترحات الهامة، تقرر إدراج ثلاث قضايا جديدة بصورة دائمة في جدول أعمال الاجتماعات المقبلة؛ وجرى تحديث تدابير بناء الثقة لأول مرة منذ عشرين عاماً؛ ودخل إنشاء برنامج للرعاية طور الدراسة؛ وعين نائبان للرئيس؛ وأنشئت قاعدة بيانات من أجل التعاون والمساعدة. وأعربت عن أملها في أن يستلهم مؤتمر نزع السلاح من حيوية عملية التفاوض وروح التعاون التي أُبين عنها.

٣٤- السيد أمانو (اليابان)، أشار إلى أن اليابان لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بتحقيق مقاصد الاتفاقية. وأعرب، في هذا الصدد، عن ارتياحه لكون الوثيقة الختامية أخذت من

الوثائق العديدة التي قدمتها اليابان، بشكل جماعي في كثير من الأحيان، من أجل تعزيز الاتفاقية. وأثنى على الصفات الشخصية للرئيس وعلى مهنيته، وشكر وحدة دعم التنفيذ على ما بذلته من جهود لا تكل من أجل توصيل الوفود إلى توافق آراء.

٣٥- السيد وانغ (الصين)، قال إن المؤتمر الاستعراضي تمكن في غضون ثلاثة أسابيع من العمل، بفضل حماس رئيسه ومهاراته الدبلوماسية، من النظر في التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية على مدى السنوات الخمس الماضية، واعتماد برنامج عمل لفترة السنوات الخمس المقبلة، وهو ما يجعل المؤتمر الاستعراضي السابع مؤثراً ناجحاً.

٣٦- السيدة خاكيث واكوخا (المكسيك)، أشادت بالكفاءات الدبلوماسية والسياسية للرئيس في إدارة أعمال المؤتمر الاستعراضي السابع. وقالت إن الوثيقة الختامية، وإن لم تكن في مستوى تطلعات المكسيك، فإنها دليل على نجاح المشاورات وتمثل خطوة، وإن كانت متواضعة، نحو تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل الذي تسعى إليه جميع الوفود. بيد أنها أعربت عن قلق وفد بلادها لعدم تمكن المؤتمر من إقرار نتائج فترة السنوات الخمس ٢٠٠٧-٢٠١١، وأعربت عن أملها في أن يجد المؤتمر في المستقبل سبل التغلب على العوائق التي تقف خلف هذا التراجع.

٣٧- السيد شاهكيريان (جمهورية إيران الإسلامية)، أعلن تأييده للبيان الذي أدلى به الوفد الكويتي نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى. وأشار إلى أن الاتفاقية كانت ترمي بالنسبة لأوائل الدول الموقعة عليها (ومنها إيران) إلى أن تصبح صكاً دولياً كاملاً وقابلاً للتحقق منه يهدف إلى الحظر التام لفئة أخرى من أسلحة الدمار الشامل، وهي الأسلحة الكيميائية، موضحاً أن الوفد الإيراني يساوره القلق من احتمال عدم احترام المواعيد النهائية لتدمير الأسلحة الكيميائية، وهي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ إذ في غياب جدول زمني واضح في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، تكون سلامة ونزاهة هذا الصك تحت المحك.

٣٨- السيد كام وون - آن (جمهورية كوريا)، أشاد بالجهود الجبارة التي بذلها الرئيس، معرباً عن ارتياحه لاعتماد وثيقة تتضمن الآراء المتباينة المعبر عنها، وقال إن الأمر يتعلق في الوقت الحاضر بالتركيز على سبل تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية للمؤتمر تنفيذاً فعالاً على مدى السنوات الخمس المقبلة.

٣٩- السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي)، أشار إلى أن المؤتمر الاستعراضي السابع يمثل أحد أهم أحداث نزع السلاح المتعددة الأطراف من حيث أنه أتاح للجميع فرصة للتعبير عن مواقفهم بوضوح، وأتاح لجميع الوفود أن تتفق، بالرغم من اختلافاتها، بشأن تعزيز الاتفاقية بطريقة متعددة الأطراف، وهو ما يشكل مكسباً على سبيل مواصلة الأعمال عام ٢٠١٢.

٤٠ - السيد دانون (فرنسا)، أعرب عن ارتياحه لاعتماد وثيقة ختامية متوازنة تتناول جميع المواضيع بطريقة مقبولة للجميع، وتجنب المؤتمر فخ المواجهة ومنطق الكتل، وذلك بتقديمها خريطة طريق للسنوات المقبلة.

٤١ - السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، أشادت بالمساهمة القيمة لريتشارد غوثري، من مشروع منع الأسلحة البيولوجية، ومعد النشرات اليومية عن أعمال المؤتمر الاستعراضي، وكذا بمساهمات جميع ممثلي المجتمع المدني والشركاء الآخرين الذين أثروا المناقشات من الناحية الفكرية. وقالت إن جميع المشاركين، بصفة أعم، برهنوا عن إمكانية أن نستمع لبعضنا البعض، وعرض وجهات النظر المتضاربة والتوصل إلى وثيقة تنسamy على الحدود.

٤٢ - السيدة مهتا (الهند) والسيد خميس اليماحي (الإمارات العربية المتحدة) والسيد خان (باكستان)، أعربوا عن ارتياحهم لنتائج المؤتمر الاستعراضي السابع التي تعد ثمرة للجهود الدؤوبة للرئيس وجميع أصحاب المصلحة.

اختتام المؤتمر

٤٣ - الرئيس، سلط الضوء على أهمية مساهمة وحدة دعم التنفيذ في نجاح أعمال المؤتمر، وأعلن اختتام المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.